ثمرة عمل مشترك بين مجلس التخطيط والجامعة

أول مشروع في قطر يوثق دراسات وزارات وأجهزة الدولة منذ الاستقلال

■ منال عباس ■

عقدت الأمانة العامة لمجلس التخطيط صباح أمس مؤتمراً صحفياً لفريق العمل المشترك من مجلس التخطيط وجامعة قطر.. الذي قام بإنجاز المرحلة الأولى من إعداد أول دليل للبحوث والدراسات المنجزة في دولة قطر.. وجاء هذا المشروع الأول من نوعه بتوجيهات من سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني أمين عام مجلس التخطيط.. وتشارك فيه جامعة قطر التي أسهمت بدور فاعل بدعم سعادة الدكتورة شيخة المسند مديرة الجامعة حيث كلفت سعادتها فريقاً من أساتذة الجامعة بالمشاركة ضمن فريق العمل المشترك.

وحضر المؤتمر الصحفي السيد راشد آل خليفة رئيس فريق العمل المكلف بإعداد الدليل.. مدير إدارة المتابعة وتقييم الأداء بالمجلس.. والدكتور محمد خليفة الكواري رئيس فريق جامعة قطر وكل من أعضاء فريق المجلس الدكتور نوزاد الهيتمي، والباحث عبدالله السادة، ومن جامعة قطر الدكتور محمد العمادي.

نمو وتنمية

جانب من المؤتمر الصحفي تصوير - خالد عبدالرحمن

آل خليفة: تقدم الدول يبنى على مخرجات البحوث والتطوير المتمثلة بالفكر المستنير

كما أشار راشد آل خليفة رئيس فريق العمل إلى أن البحوث والدراسات والتقارير تعد المحرك لمسيرة النمو الاقتصادي عليها، وتساعد على نشرها وتشجيع البحث العلمي»، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتمت الدولة باستحداث جوائز الدولة سنة وأخرى في تقدم الدولة هو نتاج دراسات وأبحاث تقوم بها وزارات وأجهزة الدولة، كما أن الخطط والبرامج التي تقوم بها الدراسات والبحوث والذي تقوم به أغلب الدول المتقدمة باعتباره جزءاً من الذاكرة العلمية والفكرية للدولة وثروة لمؤسساتها وأبنائها يجب الاحتفاظ بها.

كما أوضح راشد آل خليفة أن العمل جارٍ منذ أكثر من ستة شهور بين الفريق المشترك، حيث قام مجلس التخطيط بتغطية الجزء المتعلق بوزارات وأجهزة الدولة التي تجاوز عددها 20 جهة حكومية من خلال توزيع استمارات صممت بطريقة علمية لاستيفاء بيانات الدليل. أما الفريق الخاص بالجامعة فيقوم برصد البحوث والدراسات المنجزة في الجامعة ووزارة التربية والتعليم.

وأضاف أن الدليل سيتضمن الجزء الأول منه نبذة عن مراكز ووحدات وإدارات البحوث والدراسات في الدولة، كما يتعلق الجزء الثاني بالبحوث والدراسات التي قامت الجهات الحكومية وغير الحكومية بإعدادها مصنفة وفقاً لتصنيف ديوي العشري المعتمد عالمياً.

أما الجزء الثالث فيتضمن رصداً لرسائل الدكتوراه والماجستير للقطريين خلال الفترة من 1975- 2003.

وأوضح: مدير إدارة المتابعة وتقييم الأداء راشد آل خليفة رئيس فريق العمل المكلف بإعداد الدليل، أن البحوث والدراسات تمثل في عالمنا المعاصر إحدى الركائز المهمة والمجالات الأساسية التي تسهم في تقدم المجتمع، كما تقوم بدور أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن تقدم الدول يبنى على مخرجات البحوث والدراسات والتطوير المتمثلة بالفكر المستنير والإبداعات الخلاقة التي تسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في رسم آفاق المستقبل وتقدمه، كما يعد نشاط البحوث والدراسات من أهم الأنشطة التي تشكل القاعدة الرئيسية التي تقوم عليها الدول في إثراء البنية المعرفية لعملية التخطيط بجوانبه المختلفة، وفضلاً عن ذلك تشكل البحوث والدراسات المدخلات الرئيسية لرأس المال المعرفي الذي يعد العنصر الحاسم في التنمية المستدامة.

والاجتماعي والتنمية المستدامة بشموليتها، وهذا هو الذي دفع بالدول المتقدمة صناعياً إلى استثمار جزء من دخلها القومي في برامج البحوث والدراسات وتطبيقاتها، حيث تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، كمنظمة اليونسكو وغيرها إلى أن الدول المتقدمة تنفق ما بين 2-3٪ من إجمالي دخلها القومي على البحث والتطوير.

نهضة متطورة

كما تحدث آل خليفة حول نشاط البحوث والدراسات في دولة قطر، مشيراً إلى اهتمام القيادة الرشيدة ممثلة في حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى بموضوع البحث العلمي والدراسات، وقد تجلى هذا الاهتمام في نص المادة 24 من مشروع الدستور الدائم للبلاد والتي أشارت إلى التالي: «ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون والتراث الثقافي الوطني وتحافظ

التشجيعية والتقديرية في العلوم والآداب وغيرها كما أنشئت المدينة التعليمية التي تحتضن أرقى فروع الجامعات ومراكز الأبحاث العالمية بالإضافة إلى واحة العلوم والتكنولوجيا.

وأضاف آل خليفة قائلاً إن دولة قطر قد شهدت منذ استقلالها في مطلع السبعينيات نهضة متطورة وسريعة من خلال التبادل المعرفي مع الدول المتقدمة من خلال وفود الدول المشاركة في المؤتمرات والندوات وكذلك اللجان المشتركة في المنظمات الدولية والإقليمية، والتواصل مع مراكز الأبحاث العالمية والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة، وابتعاث الكوادر الوطنية إلى الخارج، وكذلك استقطاب الندوات والمؤتمرات العالمية وتنظيم بعضها بصفة دورية مما انعكس في فترة قياسية على إنجازات الدولة وتقدمها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ويمكن القول إن الفارق الذي نلحظه بين

المؤسسات الحكومية والخطط التنموية في جميع المجالات وإعداد الرؤى المستقبلية تبنى على دراسات وبحوث يقوم بها الخبراء، وأصحاب الكفاءات، والباحثون المتخصصون في جوانب التنمية المختلفة. لذا فإن رصد هذه الدراسات والبحوث والفكر المصاحب لها يعد الثروة الحقيقية التي يمكن أن يبنى عليها.

القدرات البحثية

كما أشار آل خليفة إلى أنه نتيجة لاهتمام الدولة بنشاط البحوث والدراسات أنشيء العديد من المراكز وإدارات البحوث في الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة، وتكونت أجيال من القدرات البحثية القطرية التي استطاعت أن تنجز العديد من الدراسات والبحوث في الوزارات والأجهزة الحكومية التي غطت جوانب تنموية مختلفة «كالصحة، البيئة، الاقتصاد، الإدارة، الطاقة، الشؤون الاجتماعية والثقافية... وغيرها، إلا أن هناك غياب التوثيق لهذه

شبكة.. ربط

وقد أتم فريق العمل المشترك المرحلة الأولى من إعداد الدليل حيث تم تصنيف وتبويب البحوث والدراسات المنجزة من قبل وزارات وأجهزة الدولة التي أبدت تعاوناً في تزويدنا بالمعلومات المطلوبة لأغراض إصدار الدليل ولا تزال هناك ردود متأخرة من بعض الوزارات الأخرى، كما تم القيام بزيارات ميدانية لمركز ووحدات وإدارات البحوث والدراسات في الوزارات والأجهزة الحكومية البالغ عددها 14 ما بين مركز وإدارة ووحدة تخللها عقد لقاءات مع المسؤولين في هذه المراكز والإدارات. وقال آل خليفة نأمل أن نرى في المستقبل شبكة ربط بين مراكز البحوث والإدارات والوحدات المتخصصة في البحوث والدراسات في الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة للخروج بمنهجية أو آلية لتنسيق مخرجات هذه المراكز والوحدات كي تستفيد منها كافة الجهات الحكومية.